

الأردن في مؤشر المقومات التنافسية الرقمية

في عالم يتجه نحو الرقمنة بشكل متسارع، يصبح فهم مقومات التنافسية الرقمية للدول أمراً بالغ الأهمية لتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي. في الأردن، ومع تبني رؤية التحديث الاقتصادي لقطاع التكنولوجيا كجزء رئيس ضمن محرك الخدمات المستقبلية، يصبح التركيز على تطوير القدرات الرقمية وتعزيز الابتكار الرقمي ضرورة استراتيجية لدفع عجلة التنمية المستدامة وتعزيز التنافسية على الساحة العالمية.

وتجدر الإشارة إلى أن **مؤشر المقومات التنافسية الرقمية (Digital Competitiveness Index) الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)** يقيس قدرة الدول على تبني واستخدام التكنولوجيا الرقمية لتحقيق التحول الرقمي والنمو الاقتصادي في أكثر من 64 دولة حول العالم، من خلال اعتماده على مجموعة من المعايير التي تقيس الأداء الرقمي للدول عبر ثلاثة محاور رئيسية: **المعرفة** من خلال قياس القدرة على اكتشاف وفهم التقنيات الجديدة، و**التكنولوجيا** بالتركيز على السياق العام الذي يتيح تطوير التقنيات الرقمية، و**الجاهزية المستقبلية** من خلال قياس مستوى استعداد الدولة لاستغلال التحول الرقمي.

وحول **أبرز نتائج المؤشر لعام 2023**، جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى في تصنيف المؤشر العام، وعلى المستوى الإقليمي تصدرت الإمارات قائمة البلدان العربية، فيما حل الأردن في المرتبة 50 عالمياً والأخير عربياً من بين 6 دول عربية مشاركة.



وعلى **صعيد المحاور الفرعية**، حقق الأردن أفضل أداء في محور الجاهزية للمستقبل (Future readiness) حيث جاء في المرتبة 45 عالمياً في عام 2023 مسجلاً تقدماً بمقدار 10 مراتب عنه في عام 2022، في حين سجل أداءً أضعف في محور المعرفة (Knowledge) بالمرتبة 59 عالمياً، وذلك بسبب ضعف جهود الدولة في البحث والتطوير على الرغم من وجود المواهب والمهارات اللازمة لدعم الابتكار الرقمي.



وبالنظر إلى **الأداء العام**، تقدم الأردن بمقدار 3 مراتب عالمياً عام 2023 مقارنة مع نتائج عام 2022، حيث جاء في المرتبة 50 عالمياً من أصل 64 دولة مشاركة، إلا أنه تاريخياً استطاع تحقيق مراتب أكثر تقدماً مما هو عليه الآن كما في عام 2018 مسجلاً المرتبة 45 من أصل 63 دولة مشاركة، وقد يرجح ذلك بالدرجة الأولى إلى استمرار تراجع الأردن في محور المعرفة خاصة فيما يتعلق بالمهارات التقنية.



يرى المنتدى أن الاقتصاد الوطني لا يزال يتطلب مزيداً من الجهود لدعم التكنولوجيا الرقمية في قطاعاته تحديداً تلك التي تعول عليها رؤية التحديث الاقتصادي بشكل كبير لتحفيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل مع التركيز بشكل خاص على البحث والتطوير العلمي وتنمية المهارات، كما يرى المنتدى ضرورة توفير برامج دعم لتبني المؤسسات الرقمنة في عملياتها الإنتاجية والخدمية، لذا لا بد من تعزيز الاستثمار في هذا المجال لينعكس على تحقيق نمو اقتصادي مستدام، من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة الإنتاجية، والمساهمة في فتح آفاق جديدة للأعمال تعزز من تنافسية الاقتصاد الوطني على المستوى العالمي.

